

## حاجة البلاد الى مليونين ونصف المليون وحدة سكنية حتى عام ٢٠١٥

# زيادة عدد السكان والبناء الأفقي أحد أسباب أزمة السكن



وائل نعمة

بعد ان عقدنا القران لم يبق امامنا غير المسكن الذي سنعيش فيه... محمد الشاب الذي تعدى العقد الثالث من عمره كان قد أجل فكرة الزواج اكثر من مرة ليس لعدم رغبته بالزواج، وإنما لسوء الحالة المادية، فبعد ان عمل سابقا لدى إحدى الشركات الأهلية وبدأ يتقاضى مرتبا متواضعا لا يتعدى الـ (٢٠٠) الف دينار وبعد اصرار من (الحمية) ام محمد، قرر الارتباط بقريبته التي لم يحالفها الحظ بإكمال دراستها وبقيت أسيرة البيت منتظرة (القسمه) ومن سيرجرها من قيود المنزل، لم يكن يدور في بال محمد وقريبته (زوجته) ان التخصص من قيد العمل والحصول على راتب شهري كفيلا بأن يدفعهم الى الزواج، فالبيت الذي يسكن فيه محمد هو ما بقي له من رائحة والده الذي توفي منذ سنوات وترك ٨ بنين و٢ بنات، أخوان محمد السبعة تزوج منهم خمسة كلهم قرروا العيش في البيت ذي الـ١٢٠ مترا مربعا بمدينة الصدر وأصبح العدد الكلي داخل هذا البيت المتزاحم ١٦ فردا، ولم يعد بالإمكان ان يتزوج احد اخر بالبيت بعد ان تزوج الأخ الخامس في المطبخ وجعله غرفة نومه، فكان على محمد ان يبحث عن سكن للإيجار ولكن أي منزل سيرضى يدخل محمد المتواضع فأرخص الإيجارات تصل الى ٢٠٠ الف دينار.



بناء عمودي لا يلبى حاجة المواطن

### المشكلة من الجانب الآخر

يقول ابو حيدر صاحب مكتب الكراة المتفاقمة في البلاد حاليا والتي تشغل وتؤرق المواطن، فبعد فترة أيام التهجير القسري من قبل الجماعات الإرهابية والمليشيات طفت هذه الظاهرة على السطح بعد الاستقرار الأمني ارتفعت الأسعار بشكل كبير. ومشكلة السكن قد أهملت ودحا من الزمن ولكنها اليوم تفاقمت وتضخم وكل الحلول والعلاجات والاقتراحات المقدمة من قبل الحكومة هي مجرد شعارات رائنة لم يلمس المواطن منها شيئا. وان نمو وتزايد السكان والانتشار الطبيعي للأسر العراقية وكذلك المهجرين زادوا من هذه المشكلة فيما تفك الحكومة إزاءها مكتوفة الأيدي ولم يحصل المواطن غير التصريحات والوعود والأحلام البرزخية لان الرودية اندمجت من ذاكرة الإنسان العراقي في ظل الظروف الراهنة.

### ما ذنب زيادة الرواتب؟

يعتقد عمار صاحب وهو أحد المتضررين من ارتفاع بدلات الإيجارات أن ارتفاع رواتب الموظفين ممن يعملون في قطاعات الدولة المختلفة يمكن ان يكون أحد الأسباب في ارتفاع بدلات الإيجار كحالة تناسب طردي مع زيادة الرواتب وساعد على ذلك أيضا غياب قانون يضع حداً أقصى أو أعلى لبدلات الإيجار إضافة إلى عودة الكثير من العراقيين الذين كانوا في الخارج ويضاف إلى ذلك ازدياد نفوس سكنة بغداد وهكذا يكون لكل هذه الأسباب الأثر السلبي على أسعار الإيجارات. من جهته يقول عباس ناجي صاحب مكتب زيوته للمقار ان أسعار الإيجارات ازدادت كثيرا مع ذلك فإن البحث عن منزل او شقة للإيجار أمر صعب جدا، مليون دينار شهريا. وبعد ان كانت البيوت الصغيرة او ما تسمى بالشمشومات تصل أسعارها قبل سنتين الى ٥٠٠ الف دينار أصبحت الآن تصل الى المليون دينار؛ فيما يؤكد أباي أبو محمد مدير مكتب مجمع الصالحية ان أسعار الشقق في المجمع ارتفعت بنسبة ١٠٠٪ خلال العامين الماضيين بعد تحسن الأوضاع الأمنية.



.. خراب في بلاد النفط

دون جدوى فقرر الذهاب الى بغداد لكن دون ان يجلب عائلته لأنه يريد ان يتخصص الوضع ويجد مكانا لأهله وقد يكون خيرا ما فعل لأنه وجد ان أجرته حتى الغرف التي لا يستطيع ان يعيش فيها مع عائلة تساوي هذا الأجر تقريبا في اليوم الواحد فكيف سيكون حاله لو كانت زوجته وأطفاله الثلاثة بصحبته. وقد أصابني الإرهاق والتعب من كثرة مراجعاتي لمكتب العقار املا في الحصول على دار صغيرة للإيجار لإسكان عائلتي أو حتى غرفة كبيرة للإيجار لكن دون جدوى وذلك بسبب الارتفاع الهائل في أسعار الإيجارات ومحدودية إمداداتها المادية ويعتقد هشام بأنه لن يجد اي مسكن يؤويه هو وأطفاله الأربعة، وهناك احتمال كبير بان يعود ابراجه الى محافظة واسط وكثيرا ما عنائل كثيرة في هذا الزمن الصعب واين دور الحكومة عن أزمة سكن تجاوزت العقود.

### المعيلة!

تقول (ام زينب) من سكنة منطقة الشعب «كان إيجار الدار التي نسكن فيها حالياً لا يتجاوز (١٠٠ الف دينار) ولكن وخلال العامين الماضيين طلب صاحب الدار زيادة قيمة الإيجار والحجة ارتفاع تكاليف الحياة وكأنها هو يعيش في العراق ويكمن في أصحاب العوائل ممن لا يملكون دارا تؤويهم في ظل ارتفاع غير مبرر في أسعار الإيجارات. بينما استشير عادل صلال موظف في وزارة الصناعة خيرا بعد سقوط الضمن واعتقد بأن الموظفين ستكون لهم دور يسكنون بها ويستخلصون من عبء بدلات الإيجار، ويضيف «كنا نأمل ان لا يطرح علينا صاحب الدار الباب ليطالبنا بدفع الإيجار ولكن ما يجري بالسوق من مارتون في ارتفاع الأسعار جعلنا نلقد الأمل ببناء مسكن يؤوي عائلتنا طال صبرها ولا احد يفكر بنا.

### ضريبة الوطن

حسن في منطقة بغداد الجديدة يوضح: ان أسباب الارتفاع الكبير في بدلات الإيجار في الأونة الأخيرة وخصوصا بعد سقوط النظام السابق وما تمخض عن ذلك من تغييرات شملت كل نواحي الحياة، ارتفعت أسعار وقيم بيع وشراء بدلات الإيجار للعقارات بكل أنواعها نتيجة عدة أسباب منها تهجير العديد من العوائل من مناطق سكنها فادى ذلك الى ارتفاع أسعار الإيجارات وكذلك المباشرة بشراء الدور والمحلات والعمارات دون التقيد بسعر معين مهما كان ثمن العقار مرتفعاً كذلك عملت الحكومة على تجريد وإيقاف العمل ببعض القوانين والقرارات الرسمية التي كانت تحول دون ارتفاع بدلات الإيجار وغيرها من القرارات المشابهة ادت إلى حصول إقبال واسع من قبل المواطنين، على الإيجار لاسيما سكان المحافظات البعيدة والقرى والأرياف النائية على السكن في بغداد، وهذا الإقبال تقف وراءه أسباب أخرى حسب آراء المواطنين منها توفر فرص عمل جيدة في المدن الكبيرة أكثر منها في بقية المناطق الأخرى.

### غياب القانون

وقالت (أم سارة) ٤٥ سنة في حديثها عن ارتفاع أسعار الإيجارات: ان غياب القانون جعل من مالك الدار يتحكم بالمستأجر بحيث أصبح يرفع بدلات الإيجار أضعافاً مضاعفة وإذا اعترض المستأجر هدهد بالطرود والإخلاء من

# في نينوى.. شاحنات غذائية تعبر الحدود قبل انتهاء الفحص المختبري!

فعلياً في منفذ إبراهيم الخليل على الحدود مع تركيا حيث تجرّ الشاحنات لثلاثة أو أربعة أيام لحين الانتهاء من الفحوصات اللازمة، بعد ذلك يسمح للشاحنات بالمغادرة، أو اتخاذ الإجراءات القانونية في حال ظهر ان المواد غير صالحة للاستهلاك البشري. وأوضح: ان الذي يجري في كمارك ربيعة هو ان الشاحنات تغادر المنفذ الى مناطق التفريغ سواء داخل مدينة الموصل او إلى محافظات أخرى، قبل ان تظهر نتيجة الفحص سلبي او إيجابيا، والسني في الأمر هو ظهور نتيجة الفحص سلبية، عندها لابد من إعادة البضاعة او المادة الغذائية الى الجانب السوري أي الذي قدمت منه، أو يتم إتلافها بموافقة صاحب العلاقة، غير ان الشاحنات تكون قد أفرغت حمولاتها بالفعل في المخازن او حتى بيعت تلك الحمولات وجرى التصرف بها، بسبب عدم تمكننا من حجزها لعدم توفر المكان والمساحة المطلوبة، وربما لا تكون المشكلة بهذه الفداحة في المخازن داخل الموصل، حيث يمكن متابعتها وغالبا ما يكون مكان التفريغ معلوما لدينا، المشكلة تتعلق بكون المكان الذي تقصده محافظات أخرى، حيث يبنت التجربة ان مسؤولي عدد منها غير متعاونين معنا، ولا يلتفتون الى مخاطبتنا بشأن بضائع فاسدة دخلت إلى محافظاتنا، ونتائج الفحص تثبت ذلك.

رسدها، ومحاسبة القائمين بها، وأشار الى وجود معاميل وورشي داخل الأحياء والمناطق السكنية، وهي غير مجازة صحيا، ولا يتسنى لفرق الرقابة الصحية المجزة، فانشرت ظاهرة الذبح الخارجي، والتي هي بأي حال من الأحوال ظاهرة غير صحية او حضارية، وأضاف: باستثناء قضاء الحمدانية وسنجار اللذين فهما مجزرتان لنذبح المواشي فان باقي أفضية ونواحي محافظة نينوى ليس فيها مجازن. وشكا مدير الرقابة الصحية من قلة تعاون المواطنين مع ذابرتهم، ونكر بان هناك مخالفات لابد من تعاون المواطنين لكي يتم

السموم و الإشعاع، حيث يتطلب الأمر ان تفحصها هناك، وبالنسبة لمعامل المياه العاملة في مدينة الموصل، قال مدير الرقابة الصحية بأنها مجازة جميعا وخاضعة للفحص الدوري، سواء من قبل الرقابة الصحية او السيطرة النوعية. **الحاجة إلى مجزرتين** أما بالنسبة إلى ذبح المواشي خارج المجزة، قال نوري: ان مدينة الموصل، فيها مجزرة (مسالخ) مواش واحدة فقط، وهي قديمة الإنشاء ومتهالكة، تقع في منطقة الجوسق، والوصول إليها صعب جدا

الحليب، والمرطبات والتلج، وهناك معاميل لمواد أخرى يتم سحب النماذج منها بشكل فئسلي اي كل ثلاثة أشهر، وقد شكلنا لجنة في الأونة الأخيرة بالتعاون مع الأمن الوطني، لتابعة المعامل المتخفية او التي تعمل دون إجازات صحية. وأشار الى ان فحص المواد الغذائية المستوردة يتم إرسالها الى التقييس والسيطرة النوعية، وفي حال اعترض صاحب العلاقة على نتيجة الفحص التي يتوصل إليها مختبر الرقابة، يتم إرسال النماذج لفحصها في مختبر الفحص المركزي، وهناك مواد تفحص في مختبرات

وأضاف: ان الظروف بدأت تتحسن مؤخراً وأخذت ذابرتهم تمارس عملها بشكل جيد، حتى أنها حازت على المرتبة الأولى بين مثيلاتها في باقي المحافظات خلال العام الفائت، وكان ذلك بسبب إدراك الناس شيئا فشيئا أهمية الرقابة الصحية التي هي بالأساس لصحتهم، وكذلك أهمية القانون من أجل تنظيم العمل، ولكن هناك من يحاول العبث بسلامة الناس من خلال أساليب وطرق غير صحية في التعامل مع المواد الغذائية المستوردة منها والمحلية. وأكد نوري: ان فرق الرقابة الصحية تجوب أسواق الموصل باستمرار في ظل ظروف صعبة، متمثلة بانقطاع الطرق و أعمال العنف التي تندلع فجأة، لكن نحن لم نتوقف عن أداء واجباتنا.

### فحص جميع المواد

وتفني مدير الرقابة الصحية ان تكون هناك مواد غذائية غير صالحة للاستهلاك البشري يتم تعريضها عن منفذ ربيعة الحدودي مع سوريا الى داخل العراق، وأضاف: «أي مادة غذائية تدخل الى العراق عبر هذا المنفذ يتم أخذ نماذج منها من قبل ممثلينا المقيمين هناك، وقد أعذنا الكثير من تلك المواد ولم نسمح بدخولها، وكذلك قمنا باتلاف كميات كبيرة من المواد الغذائية الفاسدة غير الصالحة، وكان آخرها قبل أيام عندما أتلفنا كمية تقدر بعشرين طناً من مادة معجون الطماطم المستوردة. وأكد: ان المواد الغذائية التي تأتي من محافظات أخرى، وتدخل الى المخازن الأهلية داخل مدينة الموصل، تكون عرضة للتفتيش أيضا، كما ان الزيارات للمعامل تتم بشكل منتظم، وهناك معاميل تسحب منها نماذج شهريا او مرتين في الشهر، اذا كانت تنتج بضائع موسمية مثل معاميل



الذبح العشوائي في الشوارع

### إعلام غير متصّف

وشكا نوري من بعض وسائل الإعلام التي لا تتحرى الدقة في نقل المعلومات وتنتهم دائرتهم بالتقصير في عملها رغم أنها لم تكلف نفسها زيارة الدائرة للاطلاع على عملها عن كثب، أنهم يظهرون جهات أخرى على أنها تقوم بإتلاف المواد الغذائية كما يحدث بين الحسين والأخر عندما يشيرون في أخباري يعرضونها وتظهر مديرية بلدية الموصل أنها قامت او تقوم بإتلاف مواد غير صالحة للاستهلاك البشري، في حين أننا نحن من نقوم بذلك لأنه جزء من مهامنا.

### الحاجة الى ساحات ومخازن

وعن الصعوبات التي تعترض عمل فرق الرقابة الصحية في منفذ ربيعة الحدودي، نكر مسؤول المواد الغذائية المستوردة في دائرة الرقابة الصحية: ان بناية الرقابة في المنفذ متداعية وهي بحاجة الى ترميم واعمار، كما ان الكمر على وجه العموم بحاجة الى ساحات ومخازن لحجز الشاحنات والبضائع لحين الانتهاء من فحص المواد التي تنقلها، وهذا ما يجري

### قلة الكوادر

وتحدث مدير لجنة المواد المستوردة، عن مشكلة قلة الكوادر العاملة في الرقابة الصحية، ونكر بان هناك مشترات من الشاحنات المحملة بأنواع مختلفة من البضائع الغذائية تدخل كل يوم عبر منفذ ربيعة ومن الصعب جدا متابعتها بشكل جيد مع الكوادر الموجودة حاليا.



الموصل / نورت شمدين

قال د. مظفر سالم توري مدير الرقابة الصحية التابعة لدائرة صحة نينوى، ان واقع الرقابة الصحية في المحافظة دون الطموح لأسباب عديدة منها الظروف الأمنية وتأثيراتها على الوضع الاجتماعي عموماً، وقد نتج عن ذلك خصوصا في الفترة ما بعد عام ٢٠٠٢، عدم احترام البعض للقانون، خصوصا ما يتعلق منه بالشان الصحي، مع التعرض لموظفي الرقابة الصحية بالاهانة، ووصول الأمر إلى الضرب أحيانا.